

وزارة العدل

بمقتها : الجزائية

القصر

رقم القضية :

الصادر من محكمة التمييز المأزونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

٢٠٠٦/٥٨

عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد إسماعيل العمري

وعضوية القضاة السادة

نايف إبراهيم ، صيد الرحمن البنا ، ركان حلوش ، أحمد المومني

التمييز :-

وكيله المحامي

التمييز ضده :- الحـق العـقـام

بتاريخ ٢٠٠٥/١٢/٢٨ قدم هذا التمييز للطعن في الحكم الصادر

عن محكمة الجنايات الكبرى في القضية رقم ٢٠٠٥/١٢٦٧ بتاريخ ٢٠٠٥/١٢/٢٢

القاضي بما يلي :-

١. عملاً بأحكام المادة ١٧٧ من قانون أصول المحاكمات الجزائية إداة المتهم بجنحة حمل وحيازة أداة حادة للمادة ١٥٥ عقوبات و عملاً بذات المادة حيسه مدة أسبوع واحد والغرامة عشرة ذنانير والرسوم ومصاراة الأداة الحادة (الحربة) حال ضبطها .

٢. عملاً بأحكام المادة ٢٣٦ من قانون أصول المحاكمات الجزائية تجريم المتهم بجناية الشروع بالقتل وفقاً للمادتين ٣٢٦ و ٧٠ عقوبات المسندة له .

عطفًا على ما جاء بقرار التجريم و عملاً بأحكام المادتين ٣٢٦ و ٧٠ عقوبات والأشغال الشاقة المؤقتة مدة سبع سنوات وستة

وضع المجرم

اشهر والرسوم و عملاً بأحكام المادة (٧٢) عقوبات تنفيذ العقوبة الأشد بحقه بحيث تصبح عقوبته النهائية وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة سبع سنوات وستة اشهر والرسوم ومصاراة الأداة الحادة محسوبة له مدة التوقيف .

وتتلخص أسباب التمييز بما يلي :-

أولاً :- إن الحكم المميز مستوجب النقض ذلك أن محكمة الجنايات الكبرى لم تعالج الدفوع التي أثارها وكيل المميز في الإفادة الدفاعية المكتوبة والمرافعات المفصلة واكتفى الحكم بسرد مقتضب لا يتضمن رداً كافياً على تلك المسائل الأساسية .

ثانياً :- إن التناقض الواضح في أقوال المجني عليه والشاهد الشرطة ولدى المدعي العام ومحكمة الجنايات الكبرى يثير الشك في هذه الشهادات والشك يفسر لمصلحة المتهم وهو ما لم تبرره المحكمة .

ثالثاً :- إن الحكم المميز مستوجب للنقض إذ لم يتخذ لمعالجة المسائل التالية :-

أ . إن الثابت من وقائع هذه القضية أن المجني عليه قد اقدم على اعتداء غير محق باتجاه المميز يرافقه الشاهد الذي قام بدوره بالإمساك بالمميز وتمكين المجني عليه عند ضربه بواسطة القشاط على رأسه ووجهه ثم قام برمييه بين سيارتين وضربه بواسطة رجله ويديه على كافة أنحاء جسده مما يشكل خطراً حقيقياً على المميز لم يسمح له بأي تفكير ومع ذلك فرّ باتجاه منزله ولحقا به ودقشما الباب وحاول لا الاعتداء عليه أمام زوجته مما لم يترك له أي مساحة للتفكير سوى دفع هذا الاعتداء عن نفسه بما أوتى من وسائل متاحة وهذا ما كان ولم تعالجه المحكمة .

ب . من الثابت أن المميز ومن خلال البيئة الدفاعية المقدمة قد هرب من بين يدي المجني عليه لأول مرة من أمام منزله إلى ناحية شبياك دار شقيقه زوج الشاهدة حيث كان المجني عليه مع الشاهد يلاحقانه ويضربانه دون وجه حق ورمياه بين سيارتين وضربه المجني عليه أمام أعين الشاهدين ونجاح ومع ذلك هرب باتجاه منزله وأطلق بابه بالمقاطعة ولحقا به ودقشما الباب ودخلا إلى غرفة النوم الخاصة بالمميز ، مما يدل على أنه قد وصل إلى مرحلة عالية من التوتر والخوف على نفسه وزوجته وأنه كان محققاً بدفاعه عن نفسه وزوجته في الحال لدفع هذا الاعتداء غير المحقق من المجني عليه والشاهد وخاصة وعندما شاهدها زوجته وهي نائمة على فراش الزوجة ومرتبدة لباس النوم (قميص نوم حفر) وعليه فإن إقدام المميز على طعن المجني عليه كان

القصة

بعد الاطلاع على الأوراق والتحقق والمداولة يتبين أن وقائع هذه الدعوى تشير إلى أن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى قد أحالت المتهم مصري الجنسية إلى تلك المحكمة لمحاكمته بجناية الشروع بالقتل القصد خلافاً للمادتين ٣٢٦ و ٧٠ عقوبات بوقائع تلخص أن المشتكي عمره ١٨ سنة يعرف المشتكى عليه من السابق بحكم القرابة ، وبتاريخ ٢٠٠٥/٧/٩ وهو اللي الساعة الحادية عشر والنصف ليلاً وأثناء وجوده مع الشاهد في سيارته الخاصة بالقرب من منزل المشتكى عليه الذي حضر وطلب من المشتكى أن يغادر المكان وبسبب ذلك حصلت مشاجرة بينهما اقدم على أثرها المشتكى عليه على ضرب المشتكى بواسطة أداة حاده على رقبته قاصداً قتله حال دون ذلك التدخل الجراحي والإسعاف الأولي الذي قلل من خطورة الإصابة وأقعد حياة المشتكى الذي احتصل على تقرير طبي قطعي يفيد بأن الإصابة قد شككت خطورة على حياته وقدمت الشكوى وجرت الملاحظة .

باشرت محكمة الجنايات الكبرى نظر الدعوى وبعد الاستماع إلى أدلتها وبياناتها ، وبتاريخ ٢٠٠٥/١٢/٢٢ أصدرت قرارها رقم ٢٠٠٥/١٢٦٧ بعد أن توصلت إلى اعتناق الواقعة الجرمية التالية :- أنه وفي منتصف ليل ٢٠٠٥/٧/١٠ كان المجني عليه مع ابن خاله الشاهد ، يقفان عند سيارة تعود لزوج ريتصفتهم المدعو

شقيقته المدعو رضصفتهم أمام بيت المتهم حضر المتهم إليهما وطلب منهما أن يغادرا المكان وبعدها حصلت ملاسنه بين المتهم وليد والمجني عليه وتطورت تلك الملاسنه إلى مشاجرة وبعدها قام المتهم بالدخول إلى بيته وأحضر حربه قام بطعن المجني عليه بها على رقبته أصابته بجرح عميق في الجهة اليسرى في العنق وأدت إلى إحداث نزف شديد وسقوطه على الأرض مغنى عليه وشككت الإصابة خطورة على حياته وتم إسعافه وقدمت الشكوى .

طبقت محكمة الجنايات الكبرى القانون على هذه الواقعة وقضت بإدانة المتهم بجحة حمل وقيادة أداة حاده خلافاً للمادة ١٥٥ عقوبات وجسسه مدة أسبوع واحد والغرامة عشرة ذنانير والرسوم ومصادرة الأداة الحاده (الحربه) حال ضبطها .

وتجريمه بجناية الشروع بالقتل وفقاً للمادتين ٣٢٦ و ٧٠ عقوبات المسندة إليه ووضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة سبع سنوات وستة أشهر و عملاً بالمادة ٧٢ عقوبات تنفيذ العقوبة الأشد بحقه بحيث تصبح عقوبته النهائية وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة سبع سنوات وستة أشهر والرسم ومصادرة الأداة الحادة محسوبة له مدة التوقيف .

لم يقبل المتهم بالقرار المشار إليه فطعن به تمييزاً للأسباب المبسوطه في اللاحقة المقدمة من وكيله .

وبتاريخ ٢٠٠٥/١٢/٢٩ رفع النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى ملف القضية إلى محكمتنا كون هذا القرار ممييزاً بحكم القانون عملاً بالمادة ١٣/ج من قانون محكمة الجنايات الكبرى كما قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب في ختامها قبول التمييز شكلاً وردّه موضوعاً .

وعن الأسباب الأولى والثاني والبنود أ و ب و ج و د من السبب الثالث من أسباب الطعن والتي تنصب جميعها على الطعن بالنتيجة التي توصلت إليها محكمة الجنايات الكبرى وأنها لم تعالج الدفوع التي أثارها وكيل المميز والتاقتض الواضح في أقوال المجني عليه والشاهد . وفي ذلك نجد أن الواقعة الجرمية التي استخلصتها محكمة الجنايات الكبرى قد جاءت مستندة إلى بيئة قانونية ثابتة في الدعوى ومستخلصة استخلاصاً سائغاً ومقبولاً حيث قامت بتسمية البيئة التي كونت عقيدتها بالاستناد إليها وقامت باقتطاف أجزاء من هذه الشهادات ضمن قرارها وهؤلاء الشهود هم كل من

والتقرير الطبي مبرز م/١ وأقوال منظمه الدكتور
الإصابة التي تعرض لها المجني عليه هي جرح عميق في الجهة اليسرى من العنق مع نزيف شديد شككت خطورة على حياته وجاءت هذه البيئة بمجمها متسانده ولا يشوبها تناقض وتؤدي إلى النتيجة التي خلصت إليها محكمة الجنايات بعد أن اعتمدها وطرحت مناقشة البيئة الدفعية ونحن بدورنا نقرها على صواب ما انتهت إليه مما نرى معه أن الأسباب لا تجرح القرار المميز ولا تنال منه وحقيق ردها .

وعن السبب الثالث من أسباب الطعن والذي يخطئ فيه الطاعن محكمة الجنايات الكبرى بعدم استعمال الأسباب المخففة التقديرية سنداً لنصوص المواد ٨٩ و ٩٨ و ٣٤١ من قانون العقوبات وفي ذلك نجد أن محكمة الجنايات الكبرى قد عالجت حالة الدفاع الشرعي وحال العذر المخفف وحالة الضرورة

وسورة الغضب معالجة وافية وتوصلت إلى عدم توفر الحالات الآتف ذكرها بق المميز وليد ونحن بدوننا نقرها على صواب ذلك مما يتعين معه رد الطعن في هذه الناحية .

أما بالنسبة للأسباب المخففة التقديرية نجد أن المميز وليد قد تقدم إلى محكمتنا باستعاء مورخ في ٢٦/١/٢٠٠٦ مرقفاً به صك صلح عشائري وإسقاط حق شخصي .

وحيث أن المصالحة وإسقاط الحق الشخصي في حالة ثبوتها قد يكون لهما اثر على مقدار العقوبة المحكوم بها في حال اعتبارها من الأسباب المخففة التقديرية والتي يعسود لمحكمة الموضوع أمر البت بها واعتمادها مما نرى معه نقض الحكم المميز من حيث العقوبة فقط .

أما كون الحكم مميزاً بحكم القانون نجد على ضوء ما توصلنا إليه بنقض الحكم من حيث العقوبة فقط أن الحكم المميز قد بين وقائع الدعوى وتوافر أركان الجريمة التي أدین بها المحكوم عليه وأورد أدلة سائغة على ثبوتها تؤدي إلى النتيجة التي خلصت إليها محكمة الجنایات الكبرى من هذه الناحية كما أن إجراءات المحاكمة قد تمت وفقاً لأحكام القانون وخلا الحكم من أي عيب في تطبيقه .

لهذا وبناءً على ما تقدم وعلى ضوء معالجتنا للأسباب المخففة التقديرية المشارة في البند هـ من السبب الثالث من أسباب الطعن نقرر نقض الحكم المميز من حيث العقوبة المحكوم بها المميز فقط وتأييده فيما عدا ذلك وإعادة الأوراق لمصدرها للنظر في صك المصالحة وإسقاط الحق الشخصي وفيما إذا كانت تعتبر من الأسباب المخففة التقديرية واثراً ذلك على مقدار العقوبة وإصدار القرار المناسب .

قرار أصدر بتاريخ ٢٦ صفر سنة ١٤٢٧ هـ الموافق ٢٦/٣/٢٠٠٦ م

القاضي المترأس

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دفع / أخ